تقرير المركز الوطني للمختبرات: فشل مشروع البيوت واطئة الكلفة في كربلاء

مواطن : المشروع فضح الشركات التي تنفذ مشاريع المحافظة

□ كربلاء / علي العلاوي

بين تقرير حصلت عليه لجنة الاعمار في مجلس محافظة كربلاء أن احد أهم المشاريع الإسكانية الذي ينتظر الفقراء انجازه لتوفير السكن لهم تبين أن العمل فيه فاشل وان الشركة التي تنفذه تتحمل فشله مثلما تتحمل الجهات الساندة له مسؤولية الفشل مثلما بينت اللجنة ان الفحص الأولي الذي اجري على المشروع كان قد أعطى نتيجة ايجابية إلا أن الفحص الآخر الذي طلبت اللجنة إجراءه بين ان المشروع فيه إشكالات كثيرة وان على الجهات المستفيدة والتنفيذية إحالة المشروع إلى اللجان التحقيقية. وهذا هو مطلب المواطنين الذين تحدثوا عن أحلامهم في الحصول على فرصة سكن في مشروع البيوت واطئة الكلفة إلا إن المشروع فات عليه الوقت الكثير ولم ير النور. و قال الدكتور عباس ناصر حساني رئيس لجنة الاعمار والتخطيط الستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء: إن هناك مشروعا يطلق عليه مشروع الدور الواطئة الكلفة التي يصل عددها إلى ١٠٠٠وحدة سكنية أحيل على إحدى الشركات المحلية قبل عام على أساس انه سينجز بكلفة تصل إلى ١٧ مليار دينار ..ويضيف أن المشروع وصل إلى نسبة انجاز أكثر من ٧٠ بالمئة ولأننا دائما ما نقع باختيار مشاريع عشوائية وإعادة فحصها للتأكد من سلامتها كونها مسؤولية قد تلحق الضرر ليس بالمال العراقي بل بالأرواح العراقية خاصة ان مشروع المحال هو مشروع إسكاني وللفقراء فقد بين تقرير المركز الوطني للمختبرات والبحوث الإنشائية التابع لوزارة الإسكان عن فحص كتل البناء الخرسانية المحملة أن المشروع غير مطابق للمواصفات الفنية..وأشار إلى أن المشروع عبارة عن بناء من البلوك وهذا ما جعلنا نأخذ كميات كبيرة من البلوك لفحصها وبين التقرير الذي نزودكم بنسخة مصورة منه انه غير مطابق للمواصفات الفنية في فحص مقاومة الانضغاط التي تمت مقارنتها بموجب القياسات العراقية رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٨ وهذا يعني ان البناء قد يتعرض إلى مشاكل مستقبلية..وأفاد أن اللجنة أوصت الجهات التنفيذية بضرورة إحالة المقصرين لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وكذلك تشكيل لجان تحقيقية لمعرفة إذا ما كان المهندس المشرف يتحمل المسؤولية في هدر المال بهدف تضمينه المبالغ التي تسبب بهدرها.. مبينا أن بعض المهندسين لا يهتمون بمتابعة المشاريع بالدقة المطلوبة بل إن الكثير من المشاريع لا تهتم بوضع صبغة جمالية التي تفتقر لها الكثير من المشاريع لذلك نحن نطالب الدور المستفيدة بمتابعة مهندسيهم وحثهم على المراقبة والمتابعة المستمرة للمشاريع.

من جهتهم قال مواطنون إنهم كانوا ينتظرن انجاز المشروع لعلهم يحصلون على سقف يؤويهم ويخلصهم من السكن في بيوت التجاوز التي هي حرام أصلا لأنها استغلت أموال الدولة. ويقول المواطن سجاد علي إن هذا المشروع فضح كل الشركات والمقاولين التي تنفذ مشاريع في المحافظة وكثيرا ما كنا نقول ان المشاريع بحاجة إلى متابعة ومراقبة ليس في مراحل الانجاز وهي المهمة بل حتى بعد الانجاز لان هناك تواطؤا بين الجهات المحالة والمحيلة لها..وقال لدينا الكثير من هذه المشاريع التي نراها بأم أعيينا ،خاصة مشاريع الطرق والمجاري التي ليس لها أية متانة ونحن نسأل أين المهندس وأين المسؤول؟. في حين يقول المواطن خالد إبراهيم انه يسكن عائلته في بيت تجاوز وكان يمني نفسه أن يحصل على بيت من بيوت الفقراء التي يطلق عليها بيوت واطئة الكلفة وقال كنت أدعو الله بكرة وأصيلا أن احصل على بيت منها حتى لو كان في (الجول) وليس قرب الحزام الأخضر الذي هو خارج المدينة لأنني أريد التخلص من مذلة كوني اسكن في بيت تجاوز رماني على السكن فيه الزمن والنظام السابق والوضع الحالي.. وأشار: ولكن يبدو انه حتى هذه الأمنية لا تتحقق لان هناك مشاكل بين المقاول والحكومة والتي لا نعرف متى تنتهي ليتم الانجاز ومتى نحصل على بيت من بلوك أو طين المهم انه يأوينا..وأطلق إبراهيم ضحكة معبرا عن خيبته وهو يسمع أن البلوك غير مطابق للمواصفات وقال (عمي هي بس البلوك) وأردف أنا اقبل أن يكون البلوك غير جيد لأني أساسا اسكن في بيت من البلوك المنتهي الصلاحية صنعته بيدي وأكثرت من رمله لاحمي عائلتي فقط أريد بيتا من هذه البيوت وليتهدم فوقنا بعد ذلك. إلا أن المواطن حاجم الطرفي قال انه على الجهات المسؤولة تشكيل لجنة تحقيقية لها روح وطنية لكي تعاقب من تسبب بهذا الأمر..وقال انه يشد على أيدي لجنة الاعمار وهي تعيد فحص المشاريع وهي تحدد الفاشل منها ولكن على الجهات التنفيذية أن تحاسب لا ان تبقى تنتظر الإجراءات التوافقية لان المواطن سيقول إن المقاول أو الشركة لها قوة لا يمكن لأحد ان يحاسبها..وشدد على ان هناك مسؤولية وطنية ودينية تقول أن محاسبة المقصرين في مثل هذا المشروع واجب لأنها تهم الفقراء الذين يحلمون ببيت من البلوك في منطقة نائية لعله يقيهم من حر الصيف وبرد الشتاء ويرحمهم من ضنك الإيجارات الغالية ويمنع عنهم حرج السمعة التي تقول إنهم ساكني بيوت التجاوز.

كهربـاء واسـط تطالـب جهـات حكوميـة بتسديـد ديونهـا المتراكمـة

□ واسط / المدى

أكدت دائرة توزيع كهرباء واسط، أمس، أن مجموع ديونها المترتبة بذمة الدوائر الحكومية في المحافظة تزيد عن ١٣ مليار دينار عراقي منذ التاسع من أيلول ٢٠٠٣ وحتى الآن، مطالبة تلك الدوائر بسرعة تسديدها تجنباً للمسؤولية القانونية وتحمل تراكمات إضافية.

وقال مدير كهرباء واسط، حسين مجيد، إن "مجموع الديون المترتبة بذمة الدوائر الحكومية في المحافظة من جراء عدم تسديد قوائم الكهرباء، تبلغ ١٣ مليار و٨٤٦ مليون و٦٩٠ ألفا و١٤٩ دينارا عراقيا"، مطالباً تلك الجهات الحكومية بـ"ضرورة الإسراع بتسديد الديون المترتبة عليها بأسرع وقت تفادياً للمسؤولية القانونية وتحمل تراكمات إضافية". وأضاف مجيد، أن "هذه الديون تراكمت على الدوائر الحكومية منذ أحداث نيسان ٢٠٠٣، لكنها تفاقمت منذ الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩ وحتى الآن"، مشيراً إلى أن "تلك الدوائر لم تسدد ديونها الكهربائية برغم المخاطبات الكثيرة معها بهذا الشأن."

وأوضح أن "مديرية ماء واسط تقف على رأس قائمة الديون بواقع خمسة مليارات و٢٧٨ مليونا و٨٤٤ ألف دينار، تليها مديرية ري المحافظة التي يبلغ مجموع ديونها مليار و٤٧٧ مليونا و٣٠٤ آلاف دينار"، مبيناً أن "دائرة صحة واسط تأتي بالمركز الثالث بواقع مليار و٦٢ مليونا و٦١٠ آلاف دينار ثم مديرية بلدية الكوت التي يبلغ مجموع ديونها الخاصة بإنارة الشوارع فقط مليار و٣٦ مليونا و١٤٣ ألف دينار."

وتابع أن "الدوائر الأخرى التي بذمتها ديون كهربائية هي كل من مشروع غابات العزيزية، بواقع مليار و٤٥ مليونا و٥١٠ الاف دينار، ودائرة بريد واتصالات واسط التي تبلغ ديونها ٢٩٨ مليونا و٧٩٦ ألف دينار، ثم مجاري واسط وعليها ١٥١ مليونا و٤١٢ ألف دينار، تليها زراعة واسط وعليها ١٠٤ ملايين و٤٢٢ ألف دينار، والوقف الشيعي بواقع ١٣ مليونا و٦٧٧ ألف دينار"، وأردف أن "من الجهات الأخرى المدينة لدائرة الكهرباء بعض الوحدات العسكرية، وعليها ٥٣ مليونا و١٩٦ ألف دينار، ثم مديرية شرطة واسط التي تبلغ ديونها ٣٢٢ مليونا و٥٤١ ألف دينار، فضلاً عن دائرة الإذاعة والتلفزيون بواقع مليونين و٢٣٠ ألف دينار."

يذكر أن الحكومة المحلية في واسط، أصدرت من قبل قراراً منعت بموجبه دائرة كهرباء المحافظة من القيام بجباية أجور خدماتها من المواطنين الأمر الذي دفع القسم الأكبر من المشتركين للالتزام بقرار المجلس، الذي تم "تسويفه" فيما بعد، وأخذت دائرة الكهرباء تقوم بجباية قوائم الاشتراكات بحسب التسعيرة التي أقرتها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء.

مجلس النواب يحيي اليوم العالمي لحقوق الإنسان

□ بغداد / المدى

نظم مجلس النواب وبرعاية رئيس المجلس وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي امس الثلاثاء مؤتمرا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان وتحت شعار (معا نحن وانتم لضمانِ وحمايةِ حقوق الانسانِ في العراق).

ونقل بيان للمجلس تلقت المدى نسخةً منه امس الثلاثاء عن النجيفي تأكيده في كلمته على أن شعب العراق هو اول من وضع باكورة لوائح حقوق الانسان التي عرفتها البشريه اذ وضع الانسان العراقي تشريعاته على مسلات عرفت بمسلات حمورابي وارنمو وغيرهما لحقوق وواجبات الانسان في العصر الحديث بعد ان غادر عصر الغاب.

وطالب النجيفي بالاصرار على التمسك بحقوق الانسان والحفاظ عليها الآن اكثر من اي وقت مضى بغية تأمين سبل العيش بأمن وكرامة ، مؤكدا ان نجاح الديمقراطية في العراق مرهون بما تحققه من مكاسب على الأصعدة كافة وفي مقدمتها حق الانسان في العيش وتوفير الشروط كافة التي من شأنها حفظ كرامته وكيانه كانسان حر.

من جانبه عد رئيس لجنة حقوق الانسان النائب سليم الجبوري إن احياء هذا اليوم يمثل حافزا للتكاتف والتعاون في تفعيل الملفات التي تنضوي تحت عنوان حقوق الانسان وخاصة ما يتعلق بالأقليات وحقوق المرأة والمهجرين والأيتام والمعاقين والسجناء وحرية الرأي والتعبير.

وأضاف الجبوري أن اللجنة عملت بالتعاون مع منظمات المجتمع الدولي ووزارة حقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوق الانسان في العراق والعمل على تشريع القوانين التي تعنى بحقوق المرأة والطفل والاتجار بالبشر والعنف الاسري وبالاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من التشريعات اضافة الى المساهمة الفعالة في تعديل مقترحات القوانين التي لها مساس بحقوق الانسان.

بعدها القى وزير حقوق الانسان محمد شياع كلمة اكد فيها على ان مبدأ حقوق الانسان يعد الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها المقومات الإنسانية في بناء المجتمع داعيا الى اهمية توثيق التعاون بين الحكومة ومجلس النواب لتعزيز وحماية حقوق الانسان.

وأشار شياع الى أن الفرصة أتيحت للعراق للانفتاح على التجارب الرائدة من اجل صياغة ما يضمن حقوق الانسان وحريته مؤكدا ان وزارة حقوق الإنسان تتابع عملها الرقابي في رصد اية انتهاكات او مخالفات تصدر عن الاجهزة التنفيذية ومتابعتها اداريا وقضائيا مع الجهات المتخصصة ومحاسبة المقصرين منوها الى قيام الحكومة بالتصديق على أول خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان في تاريخ الدولة العراقية.

من جانبه شدد ممثل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مكتب حقوق الإنسان السيد جيرزي سكيودفيتش في كلمته خلال المؤتمر على ان حقوق الانسان واحدة وغير قابله للتجزئة والتصرف ولا يمكن تقسيمها وانها حجر الاساس لبناء الانسان.

وأكد جيرزي على ان الانسان العراقي عانى كثيرا بسبب انكار حقوقه من خلال الحروب والانتكاسات التي مر بها.

وأشار الى ان احترام القضاء وتنفيذ القانون بحاجه إلى تحسين فما زالت هناك تحديات لتعطيل هذه الحقوق ،داعيا قطاعات الشعب كافه الى العمل بيد واحدة للوصول الى تحقيق الأهداف.

إلى / جريدة المدى

شـــكـــاوون الناس

من يحمي حقوق الملكية الفكرية ؟

م / شكوى

تحية طيبة

نرفق ربطا نسخة من الشكوى المنشورة في جريدة المدى / عدد يوم الاربعاء المصادف ٢٠١١/٧/٢٠ ومن خلال قراءة الشكوى المعنونه (تناقضات في مستشفى الكرخ للولادة).

تم ملاحظة ما يأتي:

١- لا يوجد اسم للمريضة الراقدة وتاريخ دخولها للمستشفى حيث تم تدقيق السجل الاحصائي (سجل الدخول) للحصول على اسم مريضة والدها يدعى (طارق) باعتبار ان ناشرة الشكوى (زهراء طارق) هي شقيقة المريضة التي دخلت المستشفى وهنالك اسماء عديدة تحمل اسم الاب (طارق).

٢- يوجد اسم للمراجعة (ازهار طارق) يوم ٢٠١١/٦/٢٣ الساعة ٧,٥ مساء واعطيت العلاج اللازم.

٣- تم الاتصال بجريدة (المدى) بواسطة الانترنت – واخبارهم عن الشكوى المنشورة ومطالبتهم بتزويدنا (باسم المريضة الراقدة وتاريخ دخولها للمستشفى) وكذلك تاريخ مراجعة كاتبة الشكوى (زهراء طارق) ليتسنى لنا اجراء التحقيق اللازم وبانتظار اجابة الجريدة لاجراء اللازم من قبلنا.

٤- لوحظ من خلال الشكوى ان المعلومات الواردة فيها تحاول النيل من بعض الطبيبات وباسمائهم الصريحة مع الاشادة بدور المديرة والتاكيد على نظافة المستشفى ويستدل من هذه الشكوى ان المعلومات حول الطبيبات الوارد ذكرهن قد أمليت على (كاتبة الشكوى) والا كيف تم لها معرفة الاسماء الصريحة للاطباء الوارد ذكرهم وكيف تم لها معرفة ان مديرة المستشفى تقوم بالتفتيش وتجامل الطبيبات ومتابعة النظافة وهي قد راجعت العيادة الاستشارية.

٥- فيما يخص (الاكراميات) فان هذا الموضوع موجود وتتم متابعته يوميا والحد من هذه الظاهرة السلبية ومعاقبة المسبب.

للتفضل بالاطلاع.. مع الاحترام

الدكتورة ايمان عبد الغني كاظم
مديرة مستشفى الكرخ للولادة

قد تكون الشكوى التي اتقدم بها غريبة بعض الشيء حيث المعتاد نشر الشكاوى عن الخدمات وبعض القضايا الاخرى التي غالباً ما تتعلق بدوائر الدولة وعملها . غير انه لابأس ان تنفرد المدى بنشر هذا الموضوع خاصة انها من المؤسسات التي لها بصماتها في الجانب الثقافي من خلال عدة فعاليات من بينها معارض الكتب . وبعيداً عن الاطالة ادخل في صلب المشكلة التي خلاصتها اني قد تعاقدت مع دار الذاكرة للنشر والتوزيع وبعد موافقتهم اصلاً على نشر كتابي الموسوم (الدليل العملي للصحة والامة والبيئة) المترجم بتصرف والصادر من المجلس الوطني للسلامة في الهند ، وقد جهزت دار النشر بنسخة ورقية قبل توقيع العقد ثم تم تزويدهم بقرص ليزري بعد الاتفاق وتوقيع العقد المرفق نسخة منه . وبعد اسبوعين اتصلت هاتفياً بهم فابلغني احد منتسبي الدار واسمه احمد بعدم وجود مشكلة تخص النشر وبعد شهر وجدت في بريدي الالكتروني ملاحظة من الدكتور عصام خضير الكواز يطلب مني الاتصال به هاتفياً وابلغني بان معلومات الكتاب قديمة وتحتاج الى تحديث . فقمت باستيراد احدث نسخة من الكتاب من الهند واضفت اليها مواضيع اخرى وبعد ان حدثت المعلومات وانجزت المواضيع الاخرى في الشهر السابع فوجئت بان الدكتور عصام يبلغني من طرف واحد وبدون موافقتي بان العقد معي مفسوخ متجاهلاً النفقات والجهد الذي بذلته وما سببه لي من اضرار من بينها اضاعة فرص اخرى كانت متوفرة امامي عند دور نشر اخرى .

ان تصرف الدكتور عصام بفسخ العقد من طرف واحد وتجاهل تعب اربع سنوات وما رافقها من مراجعات لوزارة العدل والتقييس والسيطرة النوعية والنفقات تضعنا امام مشكلة وتساؤل محير هو من يحمي الملكية الفكرية ؟ وكيف يمكن انصافي وانصاف آخرين غيري يوجهون هذه السلوكيات دون ان يكون هنالك من قانون يحمي حقوقهم ؟ وكيف اضمن عدم تصرف دار النشر باستغلال جهدي باسم اخر ؟ اسئلة اضعها امام لجنة الثقافة في مجلس النواب وامام وزيرا العدل والثقافة فهل من مجيب ؟

المهندسة الاستشارية
باسمة فاضل عباس

شـــكـــاوى

عن (الأنسولين) الشحيح...

يعاني مرضى السكر من عدم توفر (الأنسولين) في العديد من المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة منذ مدة...

كانت بعض المراكز المعينة قد وزعت هذه المادة وهي على وشك النفاذ.

(الاكسباير ينتهي خلال أيام قلائل) كما حصل ذلك في عدد من المؤسسات الصحية في المحافظات الجنوبية...

وبالتأكيد فان عدم توفير هذا العلاج للمرضى بهذا الداء سوف يعرضهم إلى الهلاك أو إلى مضاعفات صحية خطيرة...

فهل عجزت وزارة الصحة المعنية؟ انه سؤال بحاجة إلى معالجة ومن دون تبرير... رجاء.

مدرسة الهجرة النبوية

تلقت جريدة المدى شكوى من سكنة حي البساتين محلة ٣٤٦ عن ادارة مدرسة الهجرة النبوية الابتدائية للبنين الكائنة في المحلة ذاتها حيث تسود المدرسة المذكورة حالة من التسيب والاهمال والفوضى بسبب عدم تواجد مدير المدرسة بشكل منتظم وتعاني المدرسة نواقص عديدة منها عدم وجود زجاج للنوافذ في هذا البرد القارص وتكسر رحلات الصفوف وزيادة في اعداد التلاميذ واهمال الجهد الخدمي وخاصة المرافق الصحية مما يتسبب في معاناة التلاميذ الصغار الذين يشكون تزاحم التلاميذ اثناء الاستراحة في المرافق الصحية وقذارتها ويشير المشتكون إلى ان الكادر التعليمي غير متواجد دائما وهناك اكثر من صف شاغر، مما يسبب تسيب في تنظيم الدراسة وخيبة امل لذوي التلاميذ ، علما ان بعض المعلمين لا يدخلون اطلاقا الى الصفوف ، بل يضعون الدرجات الشهرية وفق تقديراتهم الخاصة ، لذا نهيب بمديرية تربية الرصافة الاولى متابعة هذا الامر والحد من هذه المشكلة.

عمليات إكساء الشوارع بطيئة !

منطقة (أم الكبر والغزلان) من المناطق السكنية الحديثة التشيد واقعة مابين مدينة الصدر والشعب وتضم كثافة سكانية ،ومنذ أكثر من سنة أحيلت شوارعها لغرض الإكساء وبعهدة إحدى شركات المقاولات الأهلية من قبل دائرة المشاريع في أمانة بغداد، وبالفعل باشرت هذه الشركة بفتح (البوكس) في معظم شوارع وأزقة المنطقة، وتحولت بمرور الوقت إلى حفر عميقة لان العمل فيها بطيء جداً وكأنه يسير على ظهر سلحفاة كما يقول المثل الشعبي ...رسالة وردت إلينا بهذا الخصوص من المواطن باقر محمد احد سكنة المنطقة المذكورة يناشد فيها المسؤولين في الأمانة بزيارة شوارع وأزقة المنطقة لمشاهدة واقع الحال مباشرة على الأرض ولم تتم معالجة هذا الأمر، أي (البطء) في العمل.

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

info@almada-group.com